منطق الحكم البلاغي في التراث العربي: دراسة في نماذج بلاغية وتفسيرية مختارة

بدر بن طاهر بن الطرقي العنزي
أستاذ البلاغة والنقد المشارك ـ قسم اللغة العربية ـ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ـ جامعة الحدود الشمالية ـ المملكة العربية السعودية

(تاريخ الاستلام: 22-08-2026؛ **تاريخ القبول:** 19-10-2026)

مستخلص البحث: يدرس هذا البحث منطق الحكم البلاغي في التراث العربي، أي المسوغات والمعايير والإجراءات التي يصل بها البلاغي أو المفسر من ملاحظة الظاهرة إلى الحكم على قيمتها أو وظيفتها. ويفرق بين التقويم، وهو عملية النظر والتحليل، والحكم الذي يصوغ نتيجتها. وتتمثّل المشكلة في تفاوت ظهور الشاهد والتعليل والقيد بين نصوص التحليل والتقعيد والتفسير، وأثر هذا التفاوت في قوة الحكم وحدوده.

اعتمد البحث منهجًا وصفيًا تحليليًا مقارنًا، واختار نصوصًا من كتب البلاغة والنقد والتفسير تتنوع فيها وظائف الحكم، وحلّل كل حكم من حيث مرجعيته، وشاهده، وأداة بنائه، ومعياره، ووظيفته، وحدود سريانه، مع مراعاة سياق النص، وتاريخ تأليفه

أظهرت النماذج تداخل الذوق المؤهل والموازنة والتقعيد، وأنَّ قوة الحكم تتحدد بملاءمة دليله للنتيجة، وميز البحث أربعة أحوال لعرض الدليل، دون ترتيبها في سلّم يضمن تصاعد قوة الحجة، وكشفت المقارنة أنَّ ترجيح أقوال المفسرين يتطلب تعيين السؤال الذي يجيب عنه كل قول، وأظهر اختبار البديل ضرورة ضبط العنصر المتغير، كما بيّن تحليل القيد حاجة بعض الأحكام إلى قرينة من السياق أو النقل. وتتمثّل إضافة البحث في مصفوفة تفصل عناصر الحكم، وتعين موضع الترجيح وحدوده.

الكلمات المفتاحية: الذوق ـ الاستقراء ـ التقعيد ـ الموازنة ـ التفسير البياني.

***

The Logic of Rhetorical Judgment in the Arabic Tradition: Selected Rhetorical and Exegetical Models

Badr bin Taher Al-Enezi
Associate Professor of Rhetoric and Criticism - Department of Arabic Language - College of Humanities and Social Sciences - Northern Border University - Saudi Arabia

(**Received:** 22-08-2026; **Accepted**: 19-10-2026)

Abstract: This study examines the rationales, criteria, and procedures that produce rhetorical judgments in the Arabic tradition. It distinguishes rhetorical evaluation as a process from the verbal judgment resulting from it, and asks how evidence, reasoning, and scope are expressed when a judgment serves analysis, codification, or exegesis.

Using a descriptive, analytical, and comparative method, the study examines a purposive selection of rhetorical, critical, and exegetical texts. Each judgment is analyzed in terms of its reference framework, textual evidence, inferential procedure, criterion, function, and scope, with attention to its authorial and historical context.

The analysis reveals the interaction of cultivated taste, comparison, and codification, and shows that the strength of a judgment depends on how well its evidence supports its conclusion. Four forms of presenting evidence are distinguished without treating them as a hierarchy of inferential strength. Comparing exegetical accounts requires identifying the question each account answers. Testing alternative expressions also requires controlling the element being changed, while determining the function of a qualifier may depend on contextual or transmitted evidence. The study contributes a framework that separates the elements of a judgment and identifies the basis and limits of preference among interpretations.

Keywords: Taste - induction - codification - comparison - rhetorical exegesis.

(*) للمراسلة:
بدر بن طاهر بن الطرقي العنزي
أستاذ البلاغة والنقد المشارك ـ قسم اللغة العربية ـ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ـ جامعة الحدود الشمالية ـ المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني:
Badr3144@hotmail.com

(*) **Corresponding Author**:
Badr bin Taher Al-Enezi
Associate Professor of Rhetoric and Criticism - Department of Arabic Language - College of Humanities and Social Sciences - Northern Border University - Saudi Arabia.

Email: Badr3144@hotmail.com

DOI: 10.12816/00627048

1 المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإنَّ النظر في بلاغة الكلام يجمع بين معرفة معناه وتأمل الهيئة التي أُدّي بها، ويستدعي تمييز مواضع الجمال وبيان أسبابها. وفي هذا النظر تتصل خبرة القارئ بحجة الناقد، ويصبح الحكم على الأسلوب سؤالًا عن صلته بالنظم والمقام وأثره في المتلقي.

تضم كتب البلاغة والنقد والتفسير أحكامًا من قبيل "أبلغ" و"أجود" و"أنسب بالمقام". تقف وراء هذه الألفاظ طرائق مختلفة في النظر: موازنة بين عبارتين، أو تعليل لهيئة النظم، أو ترجيح لمعنى آية، ومن ثمّ لا تُقرأ قيمة الحكم من صيغته وحدها؛ فالسؤال الحاسم هو: ما النص الذي نظر فيه صاحبه، وبأي قرينة انتقل منه إلى نتيجته؟ [1]

قد تُوجز العبارة حكمًا استوفى تعليله في سياقه، وقد تأتي بصيغة جازمة يتجاوز مداها الشواهد التي سيقت لها؛ فتظهر الحاجة إلى قراءة الحكم في موضعه، والتمييز بين الظاهرة التي يسميها، والمعيار الذي يزنها، والوظيفة التي يؤديها، وتتيح هذه القراءة تقدير قوة الحجة من داخل النص التراثي، مع الاحتفاظ بحق مساءلة تعميمها.[2]

تتمثّل مشكلة البحث في تفاوت المسافة بين صياغة الحكم البلاغي ودليله: متى يفسّر الحكم أثر التركيب، ومتى يتجاوز الشاهد إلى قاعدة عامة أو معنى تفسيري يحتاج قرينة أخرى؟ ويجيب البحث عن ذلك بسؤال رئيس: كيف يُبنى الحكم في النماذج البلاغية والتفسيرية المختارة، وما حدود حجيته إذا تغيرت وظيفته؟

ويتفرع عن السؤال الرئيس ثلاثة أسئلة: ما عناصر الحكم التي تجعل تعليله قابلًا للفحص؟ وكيف تعمل الموازنة والذوق والتقعيد في بناء أحكام مختلفة؟ وما الذي يضيفه السياق التفسيري إلى الحكم المستفاد من صورة التعبير؟

تنطلق الدراسة من فرضية أنَّ قوة الحكم تتناسب مع وضوح صلته بشاهده وقرينته، وأنَّ الذوق قد يدل الناقد على موضع الفرق قبل أن تصفه الموازنة، ويحتفظ التقعيد بقيمته التعليمية، على أنَّ اختصار القاعدة لا يكفي وحده لتفسير كل استعمال لها.

وتختبر الدراسة فرضية ثانية: اتفاق المفسرين على تسمية الظاهرة قد يقود إلى نتائج مختلفة؛ لأنَّ ترجيح معنى الآية يستدعي فحص السياق، ومرجع الضمير، ومقصد الخطاب بحسب المسألة. وتبقى الفرضيتان قابلتين للتعديل على قدر ما تسمح به النصوص المفحوصة.

تظهر أهمية البحث في جعل الحكم المفرد وحدة التحليل، بدل الاكتفاء بوصف اتجاهات المؤلفين وصفًا عامًا؛ فالسؤال عن الشاهد والمسوغ والوظيفة يتيح للقارئ أن يراجع انتقال الناقد من النص إلى النتيجة، وأن يميز ما تثبته العبارة مما يحتاج دليلًا زائدًا، وفي ذلك فائدة لقراءة التراث البلاغي، وتعليم حججه.

وتبرز قيمة الموضوع حين تتحول الأحكام الموروثة إلى مادة للتعليم أو للاستدلال؛ فحفظ النتيجة يعين على التعرف إلى الباب، وقراءة مسوغها تعين على استعمال المعرفة في نص جديد. ويتيح فحص الحكم كذلك الإفادة من اختلاف البلاغيين والمفسرين؛ إذ يكشف الاختلاف أحيانًا عن تعدد الأسئلة التي يسوغ توجيهها إلى التعبير الواحد، وبهذه القراءة تظهر قيمة التراث في طرائق النظر التي يقدمها، وفي قدرته على تدريب الباحث على وصل الدعوى بدليلها، وتحديد موضع الترجيح، وهي فائدة تمس دراسة النص وتعليمه، وتصل العناية بمواطن جماله بمسؤولية تفسير هذا الجمال تفسيرًا يمكن مناقشته.

يحدد البحث موقع المصطلحات داخل الحجة: الذوق طريق لإدراك المزية، والموازنة والاستقراء أداتان لفحصها، والتقعيد طريقة لتنظيم المعرفة وتعليمها، والتفسير مجال لترجيح الدلالة، وقد تجتمع هذه العناصر في الحكم الواحد؛ فتُدرس علاقتها في النص المختار.[3]

يسعى البحث إلى ضبط معنى الحكم البلاغي إجرائيًا، وبناء مصفوفة تصف موضوعه ومرجعيته وشاهده وأداة الاستدلال فيه ومعياره ووظيفته ونطاقه، ثم يختبر هذه المصفوفة في نصوص نقدية وتعليمية وتفسيرية، ليرى أين يقوى التعليل؟ وأين يحتاج إلى استكمال؟

اختيرت النصوص قصدًا للكشف عن تنوع وظائف الحكم: المفاضلة والتعليل عند أبي هلال وعبد القاهر، والتقعيد عند السكاكي والتفتازاني، والترجيح في نماذج تفسيرية. ويراعى ترتيب الأعلام زمنيًا داخل العرض، ويُقدَّم في المقارنة القول الذي يتصل بسؤالها، ويقتصر الاختيار على اختبار أنماط الحجة في هذه النصوص.

يعتمد التحليل إثبات عبارة الحكم وموضعها، ثمَّ تعيين موضوعها وشاهدها وقرينتها، واستخراج أداة الاستدلال، ومعيار المفاضلة، وتحديد الوظيفة والنطاق. وتقارن الدراسة أقوال المفسرين في التركيب نفسه، وتختبر البديل حين يسمح النص بموازنة واضحة.

تُميَّز أربعة أحوال بحسب الدليل الظاهر: حكم يذكر النتيجة دون مسوغ، وحكم يعللها بقرينة، وحكم يختبرها بموازنة، وحكم تدعمه شواهد متعددة. ويصف هذا التقسيم طريقة عرض الحجة؛ فقد يتكفل السياق بتعليل العبارة الموجزة، وقد تتفاوت قوة الشواهد المتعددة.

(1) ينظر: البيان والتبيين، الجاحظ، 1/138–139؛ دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص81، 87.
(2) ينظر: الصناعتين، أبو هلال العسكري، ص67، 175.
(3) ينظر: مفتاح العلوم، السكاكي، ص404؛ المطول على التلخيص، التفتازاني، ص239–238.

1-1 حدود الدراسة وضوابط التحقق:

تقتصر الدراسة على الأحكام التي تقوّم قيمة الأسلوب أو وظيفته، أو تستعمل هذا التقويم في ترجيح دلالة. وتخرج التعريفات الوصفية والترجيحات التي يستقل دليلها بالرواية أو القراءة أو الإعراب، أما الحكم الذي تتساند فيه قرينة الأسلوب مع دليل نقلي فيُدرس بقدر أثر كل منهما.

تتيح العينة القصدية اختبار المصفوفة في نصوص متنوعة، وإمكان تطبيقها على نصوص مشابهة، وتظل النتائج مقيدة بالشواهد المحللة؛ فإثبات شيوع حكم في التراث أو انتقاله تاريخيًا يحتاج إلى مدونة أوسع، ونصوص متتابعة.

تتحقق الدراسة من اتساق التحليل بتطبيق الأسئلة نفسها على النماذج، وتمييز قول المؤلف من استنباط الباحث، وعند تعدد التوجيهات تُفحص قرينة كل قول، ويُطلب من الدليل ما يلائم سعة النتيجة.

2-1 الدراسات السابقة:

طرحت دراسة حفظي حافظ اشتية، "البلاغة العربية بين العلم والذوق" (2014)، الموازنة بين المعرفة النظرية والذائقة، ويبين مستخلصها المنشور أنَّ الاقتصار على أي منهما لا يفي بأهداف البلاغة، ويفيد البحث الحالي من هذا السؤال، ويتخذ الحكم المفرد وحدةً للتحليل؛ ليفحص كيف تتساند المعرفة والذوق في حجة معينة، وما الذي يثبته كل منهما.[1]

وميزت مي أحمد طاهر في "منهجية التأليف البلاغي والنقدي بين الذوق والممارسة قديمًا وحديثًا" (2018) بين مناهج النقد الفني والتاريخي والنفسي والتكاملي، وبين طرائق التأليف البلاغي التجميعية والانطباعية والتحليلية الفنية والتقييمية المنطقية. تتيح هذه الدراسة فهم اختلاف مسارات التأليف، ويتجه البحث الحالي إلى تفصيل الأدلة داخل الحكم الواحد؛ فقد تستخدم أحكام الكتاب نفسه أدوات مختلفة، وتؤدي وظائف متعددة.[2]

وحلل وفيق محمود سليطين وريان عبد المجيد جلول، "في المنهج النقدي عند ابن الأثير في كتابه المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر" (2015)، علاقة أحكام ابن الأثير برؤيته النظرية، وانتهيا إلى أنَّ تفرده بقي في نطاق الذوق الفردي، وأنَّ اختلاط الاتباع والابتداع أضعف اتساق منهجه. يتيح هذا الحكم سؤالًا يفيد البحث الحالي: هل يقتضي قصور الاتساق في الكتاب قصور التعليل في كل حكم مفرد؟ وللإجابة تُفحص حجة الحكم في موضعها، ثمَّ تُنظر صلتها بمنهج المؤلف دون التسوية بين المستويين.[3]

وقرأ العباس عبدوش في "بلاغة السكاكي: قراءة منهاجية" (2012) منهج السكاكي في ضوء تصنيف العلوم، وصلته بالإعجاز القرآني، وأبرز ترابط علوم المفتاح، ورأى أنَّ تجزئة المسائل يعقبها تركيب يصل أجزاء المعرفة بعضها ببعض. تفيد هذه القراءة في الاحتراز من تقويم الكتاب بظاهر تقسيماته وحده، ويتجه البحث الحالي إلى فحص تعليل الحكم داخل الباب، وتحديد صلته بالوظيفة التعليمية التي يؤديها.[4]

ودرس عصام بن شلال في "الإيديولوجية البلاغية وأثرها في بناء الأحكام النقدية في التراث النقدي والبلاغي العربي: قراءة ثقافية" (2020) أثر الأنساق الثقافية والعصبيات في تشكيل مواقف نقدية وذوقية، ونبّه إلى أنَّ الانحياز إلى القدماء قد يحجب تعليل الحكم، مع تمييزه بين هذا الانحياز وأحكام القدماء التي تستند إلى معايير فنية وحجة مقنعة. يفيد هذا التمييز البحث الحالي في تجنب رد الحكم إلى مرجعيته الثقافية وحدها؛ إذ تُفحص الحجة التي أقامها الناقد، ثمَّ يُنظر أثر المرجعية في اختيار المعيار، وحدود تطبيقه.[5]

تتمثّل إضافة البحث في تحليل انتقال صاحب الحكم من الشاهد إلى النتيجة، ومقارنة أدلته باختلاف الوظيفة النقدية والتعليمية والتفسيرية.

3-1 هيكلة البحث:

انتظم البحث في مقدمة، وتمهيد، وستة مباحث، وخاتمة، تليها المصادر والمراجع، على النحو الآتي:

- المقدمة: تبين قيمة الموضوع، ومشكلة البحث، وأسئلته، وفرضياته، وأهدافه، وتعرض المنهج، ومعايير اختيار النصوص، وحدود الدراسة، وضوابط التحقق، ثمَّ تناقش الدراسات السابقة، وتحدد موقع البحث منها.
- التمهيد: "الإطار المفاهيمي والمنهج الإجرائي للحكم البلاغي"، ويضبط العلاقة بين التقويم والحكم، ويفسر المقصود بمنطق بنائه، ويبين خطوات فحص النص في سياقه.
- المبحث الأول: "مرجعيات الحكم البلاغي وأدوات بنائه"، ويتناول الذوق والموازنة وتتبع الشواهد والتقعيد، ويبين موقع كل منها في الحجة.
- المبحث الثاني: "اختلاف بناء الحكم باختلاف وظيفة التأليف"، ويقارن طريقة عرض الحكم في الممارسة والتحليل والتعليم والترجيح التفسيري، ويفحص صيغ عرضه، وصلتها بما يظهر من دليله.

---

(1) ينظر: "البلاغة العربية بين العلم والذوق"، حفظي حافظ اشتية، مجلة كلية الآداب، جامعة بنها، 1)37) ،2014م، ص544–481.

(2) ينظر: "منهجية التأليف البلاغي والنقدي بين الذوق والممارسة قديمًا وحديثًا"، مي أحمد طاهر، مجلة كلية الآداب، جامعة بورسعيد، 12)12)، 2018م، ص863–835.

(3) ينظر: "في المنهج النقدي عند ابن الأثير في كتابه المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر"، وفيق محمود سليطين وريان عبد المجيد جلول، دراسات في اللغة العربية وآدابها، 6 (21)، 2015م، ص134–113.

(4) ينظر: "بلاغة السكاكي: قراءة منهاجية"، العباس عبدوش، الممارسات اللغوية، ع13، 2012م، ص45–27.

(5) ينظر: "الإيديولوجية البلاغية وأثرها في بناء الأحكام النقدية في التراث النقدي والبلاغي العربي: قراءة ثقافية"، عصام بن شلال، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 34 (2) ،2020م، ص363–340.

- المبحث الثالث: "الحكم البلاغي وإنتاج الدلالة التفسيرية"، ويدرس أثر التعميم، وتعليل النظم، ومقام الخطاب في توجيه المعنى، مع تمييز وصف الأسلوب من الاستدلال به على الدلالة.
- المبحث الرابع: "مصفوفة تحليل الحكم وضوابط تقويم حجته"، ويعرض عناصر الفحص، ويفرق بين أداة الاستدلال ومعيار المفاضلة، ويضبط ما يطلب من الدليل بحسب موضوع الحكم.
- المبحث الخامس: "الاختلاف البلاغي وحدود التعميم"، ويحلل الموازنة والخلاف التفسيري، ويتناول نماذج الكناية والاستعارة والتقديم والالتفات، ويحدد جهة المقارنة ومجال الترجيح.
- المبحث السادس: "تطبيقات مقارنة في التفسير القرآني"، ويختبر وظيفة التذييل، وترتيب الزيغ والجزاء، وقيد الإحياء، وصورة المعنى في آية القصاص، ثمَّ يناقش النتائج وحدود النموذج.
- الخاتمة: تجمع ما كشفه التحليل عن بناء الحكم وقوة حجته، وتعرض النتائج والتوصيات.
- المصادر والمراجع.

1-3-1 التمهيد: الإطار المفاهيمي والمنهج الإجرائي للحكم البلاغي:

1. التقويم والحكم ومنطق البناء:

التقويم البلاغي عملية نظر تبدأ بملاحظة سمة في النص، وتمر بالموازنة أو التعليل أو الاحتكام إلى معيار، وتنتهي إلى تقدير قيمتها أو وظيفتها، أمَّا الحكم البلاغي فهو العبارة التي تصوغ نتيجة هذه العملية، مثل: "هذا أبلغ" أو "أليق بالمقام"، ومن ثمَّ فالتقويم أوسع من الحكم، والحكم وحدة التحليل التي يمكن تفكيك أدلتها وحدودها.

ويقصد البحث بمنطق الحكم البلاغي الطريقة التي يصل بها صاحبه من الشاهد إلى النتيجة: ما المعرفة التي يستند إليها؟ وما أداة الاستدلال؟ وما معيار المفاضلة؟ وما وظيفة الحكم وحدود سريانه؟ ويستعمل المصطلح بهذا المعنى الإجرائي لتحليل أدلة الحكم وفحصها.

ويشمل موضوع الحكم اللفظة والتركيب وعلاقة الجملة بسياقها، وتختلف المعرفة اللازمة لفحصه باختلاف هذا الموضوع؛ فإذا انصب الحكم على لفظة طُلب وصف ما في حروفها أو دلالتها من صفة، وإذا انصب على تركيب طُلب بيان العلاقة التي أقامها بين أجزائه، وإذا اتصل بمقام الخطاب، دخل تقدير المخاطب والغرض في تعليله. ويحفظ هذا التفصيل للفصاحة والبيان والمعاني مواقعها في التحليل، ويمنع استعمال وصف عام للجمال لتغطية فروق تحتاج إلى تفسير؛ فالحكم يكشف مقدار ما أدركه صاحبه من النص، وطريقة عرضه لهذا الإدراك، وما أبقاه لخبرة قارئه أو لسياق الباب.

يفحص البحث الحكم في ست خطوات: إثبات نصه وموضوعه، وتعيين مرجعيته، واستخراج شاهده، وتحليل أداة بنائه ومعياره، وتحديد وظيفته، وضبط نطاقه. وقد يصرح المؤلف ببعض العناصر، ويستنبط الباحث بعضها من السياق، مع بيان موضع الاستنباط، ويُعد التعليل غير كافٍ إذا أثبت ظاهرة لغوية ثمَّ حملها على نتيجة لا تصلها بها قرينة، أو إذا عمم أثر شاهد دون اختبار شروط تكرره. يتيح هذان المحكان مراجعة النموذج في الحالات التي يقصر فيها عن تفسير الحجة.

يميز البحث بين مرجعية الحكم وأداة بنائه ووظيفته؛ فقد يستند الحكم إلى ذوق مؤهل، ويستخدم الموازنة لإظهار الفرق، ثمَّ يؤدي وظيفة تعليمية أو تفسيرية، ويقتضي التحليل تعيين موقع كل عنصر داخل الحجة.

وتُقرأ النصوص في سياقات تأليفها، مع الاقتصار في النتائج على ما تسنده الشواهد، أما إثبات انتقال حكم بين مؤلفين أو تغيره في الشروح فيحتاج إلى مقابلة نصوص محددة تبين ما نُقل وما اختُصر أو أضيف.

وتظهر أهمية سياق التأليف في اختلاف مقدار البيان الذي ينتظره القارئ؛ فقد ترد النتيجة في متن يختصر مسائل سبق شرحها، أو في مناقشة تقيم الدليل على كل خطوة، أو في تفسير يتوزع تعليل المعنى بين مواضع متباعدة. ويقرأ البحث العبارة مع ما يتصل بها من كلام صاحبها قبل الحكم على اختصارها، ثمَّ يميز بين ما صرح به النص، وما يمكن استكماله على سبيل التحليل؛ فالاستكمال يوضح احتمالًا في الحجة، وتبقى نسبته إلى الباحث. وبهذا تحفظ القراءة أمانة النقل، وتتيح في الوقت نفسه مساءلة المسافة بين ما أثبته المؤلف وما يستنتجه قارئه.

2-3-1 المبحث الأول: مرجعيات الحكم البلاغي وأدوات بنائه:

يختبر هذا المبحث الحكم بحسب مرجعيته، وأداة بنائه، ووظيفته، لا بحسب مراحل زمنية مفترضة؛ فقد يجمع النص الواحد الذوق والموازنة والتقعيد، ويحدد التحليل العنصر الغالب من غير أنْ ينفي العناصر الأخرى.

1. المطلب الأول: الذوق في بناء الحكم البلاغي:

تقوم الخبرة البلاغية على طول النظر في الكلام ومعرفة أحواله، ويظهر أثرها حين يدرك الناقد فرقًا بين عبارتين، ثمَّ يبين للقارئ كيف أدركه. وفي النماذج الآتية تتصل جودة الصياغة عند أبي هلال بالموازنة، وتتصل المزية عند عبد القاهر بالعلاقات التي يقيمها النظم.

يربط أبو هلال حسن الكلام بإحكام الصنعة، ورونق الألفاظ، وجودة المطالع والمقاطع، وتحدد هذه الأوصاف مواضع للنظر في النص، ثمَّ تحتاج المفاضلة إلى شاهد يكشف مقدار تحققها، وتظهر قيمة هذا الانتقال في موازنته التطبيقية الآتية.[1]

(1) ينظر: الصناعتين، أبو هلال العسكري، ص64.

ويستخلص البحث من اجتماع هذه الأوصاف أنَّ جودة الصياغة تتناول أجزاء القول وانتظامها معًا؛ فقد يحسن المطلع، ثمَّ يضعف اتصال ما بعده به، أو تستقيم الألفاظ منفردة، ويختل تناسبها في الجملة. لذلك يحتاج تقويم الصنعة إلى النظر في مسار الكلام، وقدرة أجزائه على أداء غرضه، وتتصل السهولة في هذا النظر بإمكان متابعة المعنى، وفهم جهات تعلقه، أما الجزالة فتتصل بقوة التعبير وملاءمته للمقام. وقد يجتمع الوصفان، ويكون دور الناقد بيان كيفية اجتماعهما في النص، وتكتسب هذه القراءة فائدتها حين تجعل أوصاف الجودة أسئلة عن مواضع معينة، بدل أن تبقى أسماء متجاورة للحسن.

ويميز ابن سنان في نقد الألفاظ بين غرابة الكلمة وقبح تأليفها؛ فقد تكون الكلمة وحشية مع سلامة جرسها، وقد يجتمع فيها الأمران، كما في استنكاره لفظتي "تكأكؤون" و"افرنقعوا". يتيح هذا التفريق تعليل النفور بدل الاكتفاء بوصف اللفظ بالثقل: أسببه صعوبة تأليف الحروف، أم بُعد الكلمة عن المألوف، أم اجتماعهما؟ ويستخلص البحث أنَّ وصف الأثر السمعي لا يكفي للحكم حتى تُعيّن الصفة التي أحدثته.[1]

ومن نتائج هذا التفريق أنَّ تلقي الكلمة قد يجمع سببين مختلفين للنفور، ولكل منهما طريق في الفحص؛ فغرابة اللفظ تُبحث في صلة اللفظ بمعرفة المخاطب وعرف الاستعمال، وقبح التأليف يُبحث في الهيئة التي اجتمعت عليها حروفه، وإذا اختلط السببان في وصف واحد تعذّر تقدير ما يمكن أن يزيله الشرح، وما يبقى متعلقًا بالصوت. وتدل هذه المسألة على حاجة الناقد إلى تسمية مصدر الأثر الذي أدركه؛ لأنَّ بيان المعنى قد يقرب اللفظة إلى الفهم، ولا يكفي وحده لتفسير جرسها، كما أنَّ الاستثقال السمعي لا يثبت بمفرده خفاء الدلالة، وتعين دقة الوصف في هذا السياق على ضبط موضوع الحكم قبل توسيع نتيجته.

ويؤكد عبد القاهر صلة الذوق بالمعرفة وتأمل الكلام؛ فإدراك الفروق الدقيقة يحتاج إلى خبرة تظهر آثارها عند قراءة المعاني في صور مختلفة، ويكتمل تعليل الحكم حين يخرج من الإحساس بالفرق إلى وصف العلاقة التي أحدثته.[2]

ويظهر أثر المعرفة في قدرة القارئ على ملاحظة فروق تمر على غير المتمرّس دون توقف؛ فقد يفهم قارئان أصل الخبر، ثمَّ ينتبه أحدهما إلى ما أحدثته هيئة الإسناد أو موقع الكلمة من تخصيص النظر أو تغيير وجه الصورة. ويستخلص البحث أنَّ منزلة الذوق في الحجة تتحدد بهذا الإدراك الدقيق، وأنَّ عرض التعليل يتيح للقارئ الآخر متابعة الطريق الذي سلكه الناقد، ولا يشترط ذلك اتحاد الأثر في نفس كل قارئ؛ فالذي يطلبه التحليل هو تعيين العلاقة اللغوية التي يُعزى إليها الأثر، وبيان ما يسند قراءتها من النص، وتظل خبرة التلقي بدايةً نافعة للفحص، ويكسبها وصف النظم إمكان المشاركة في النقاش.

- اختبار الحكم الذوقي بين أبي هلال وعبد القاهر:

تعمل الموازنة عند أبي هلال على وصل أوصاف الجودة بما يظهر في الكلام ونظيره؛ فهي تعين القارئ على ملاحظة الصفة في اختلاف الأداء، وتتضح قيمة هذا الإجراء حين يبين الناقد جهة الاتفاق التي تجعل التعبيرين صالحين للمقارنة، ثمَّ يحدد ما زادته صياغة أحدهما إلى المعنى، ويختبر عبد القاهر في النص الآتي علاقة معينة من علاقات النظم؛ فيجعل تغير الإسناد موضعًا لتعليل الفرق، وتقرأ الدراسة الطريقتين من جهة ما تتيحانه من وصف الأثر ومراجعة سببه.

يقارن عبد القاهر قوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾ [البقرة: 16] بعبارة "فما ربحوا في تجارتهم"، ويعين موضع المجاز في إسناد الربح إلى التجارة، مع بقاء معنى الربح في اللفظ؛ فقد تحفظ العبارة التفسيرية أصل الخسارة، ويكشف اختلاف الإسناد أنَّ صورة المعنى وأثره يتغيران بتغير العلاقة بين الكلمات، وهذه الموازنة تجعل دعوى المزية قابلة للفحص في التعبير نفسه.[3]

توجه أوصاف أبي هلال النظر إلى خصائص الصياغة وما تؤديه من وضوح وتناسب، ويعين عبد القاهر في موازنته العلاقة التي ينشئها الإسناد. وتُقدَّر قوة كل تعليل بما يكشفه من موضوعه؛ فقد يفسر وصف واحد أثرًا مخصوصًا بدقة، وقد تتساند أوصاف متعددة في تقويم القول. وتفيد المقارنة في معرفة ما يضيفه تحديد العلاقة النحوية إلى إدراك المزية، مع إبقاء القيمة التي يفسرها وصف جودة التأليف في مجالها.

ويقتضي اختلاف جهة النظر الاحتراز من المفاضلة بين الناقدين بمقدار التفصيل وحده؛ فقد يخدم جمع الأوصاف سؤالًا عن جودة القول في جملته، ويخدم تعيين علاقة واحدة سؤالًا عن مزية مخصوصة في بنائه، وما يفيد هذه الدراسة هو معرفة مقدار ما يفسره كل تعليل من الظاهرة التي تناولها؛ فإذا كانت الدعوى تتعلق بسلامة الصياغة عُني التحليل بتناسب أوصافها، وإذا كانت تتعلق بأثر الإسناد عُني بما تغير في صورة المعنى. وتكشف هذه القراءة قيمة التنوع في أدوات النقد، مع إبقاء كل حكم موصولًا بموضوعه، وهي تمنح الباحث أساسًا للمقارنة يحفظ اختلاف السؤال الذي صدر عنه كل نص.

(1) ينظر: سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، ص70.
(2) ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص291.
(3) ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص295–294.

2. المطلب الثاني: تتبع الشواهد واختبار البديل:

يجمع الاستقراء شواهد متعددة للكشف عن علاقة تتكرر بينها، ويوازن اختبار البديل بين صيغتين لبيان أثر اختلافهما؛ ففي موازنة إسناد الربح بقي أصل الخسارة، وتغير المسند إليه، ولذلك يصح تعيين أثر هذا التغير في الآية، ويحتاج تعميمه على الإسناد المجازي إلى شواهد أخرى، وتبدأ الموازنة بإثبات فرق مخصوص، ثمَّ يختبر الاستقراء تكرره وشروطه، فيُفصل الحكم على الشاهد من الحكم على الباب.[1]

وعند الانتقال إلى جمع النظائر يلزم إعلان وجه المشابهة الذي جُمعت على أساسه؛ فقد تتشابه التراكيب في ترتيب الكلمات، وتختلف في غرض المتكلم أو في المعرفة المشتركة بينه وبين سامعه، ويصير اختلاف السياق حينئذ جزءًا من مادة الاختبار، إذ يبين هل يتكرر الأثر نفسه أم يتغير. كما تفيد الحالة التي لا توافق النتيجة الأولى في تحديد شرط أغفله التعليل، ويقترح البحث أن يسجل فحص النظائر موضع الاتفاق وموضع الاختلاف والقرينة التي تفسر كلًا منهما؛ فبهذا يتحول جمع الشواهد إلى اختبار للعلاقة المدعاة، ويُعرف مقدار ما يمكن نقله من حكم المفرد إلى حكم النمط.

3. المطلب الثالث: التقعيد وصياغة الحكم البلاغي:

تُظهر نصوص التقعيد أنَّ صياغة القاعدة قد تقترن بتعيين طريق إدراكها، وتُقرأ عبارة السكاكي في التقديم، وعبارة التفتازاني في الاستفهام، كلٌّ في بابها؛ فلا يُحكم على الكتاب التعليمي كله من تقسيم واحد، أو عبارة واحدة.[2]

يذكر السكاكي في باب القصر أنَّ دلالة التقديم على التخصيص تحصل "بوساطة الفحوى وحكم الذوق"، ويقابل طريق إدراكها بطرق يردها إلى الوضع أو جزم العقل. وبهذا يجمع التقعيد بين تحديد طريق الدلالة، وتقدير أثرها في الاستعمال؛ فتطبيق الحكم يستدعي قراءة التركيب والمقام.[3]

وتتعلق أهمية تعيين طريق الدلالة بنوع الدليل الذي يطلبه القارئ؛ فما يرده المؤلف إلى الوضع يُفحص من جهة ما تدل عليه الصيغة في الاستعمال، وما يصله بالفحوى يستدعي النظر في هيئة الكلام وما يفهم من انتظامه، وتساعد هذه التفرقة على معرفة وجه الاحتكام إلى الذوق في عبارة السكاكي؛ فدور الذوق هنا تقدير دلالة تركيب معين بعد التعرف إلى طريق بنائه. ويقرأ البحث هذا التقدير في صلته بالمعرفة السابقة بالأساليب، وقدرة القارئ على موازنة الصيغة بما يصلح أن يؤدي أصل معناها، وبذلك يظل التقعيد معينًا على التحليل، وتبقى للحكم صلته بموضع استعماله.

ويتأكد حضور هذا النظر عند التفتازاني في المطول في حديثه عن المعاني المتولدة من الاستفهام بمعونة القرائن؛ فهو يجعل سلامة الذوق وتتبع التراكيب أساسًا لتقدير هذه المعاني، وينبه إلى تجاوز الاقتصار على المثال المحفوظ، وبذلك تتسع وظيفة الشرح من تعداد أغراض الاستفهام إلى تدريب القارئ على تعليل الغرض الذي يرجحه المقام.[4]

ويفهم البحث من اقتران سلامة الذوق بتتبع التراكيب أنَّ فهم الغرض لا يستند إلى تسمية محفوظة للصيغة وحدها؛ فالمتكلم والسامع وموضوع الخطاب وما سبق السؤال عناصر تعين على تقدير المعنى المتولد، وقد يفيد المثال التعليمي في بيان وجه من الوجوه، ثمَّ يحتاج تطبيقه على استعمال آخر إلى فحص القرينة التي سوغت ذلك الوجه، وتظهر قيمة الشرح حين يدرب القارئ على السؤال عن هذه القرينة، وعلى تمييز المعنى الذي يسمح به السياق من معنى يتصوره القارئ دون سند. وبهذا يكون تعلم أغراض الاستفهام مدخلًا إلى قراءة الخطاب، ويظل وصف الغرض نتيجة للنظر في تركيبه ومقامه.

تفرق الدراسة إجرائيًا بين قاعدة تكتفي بإعلان النتيجة وقاعدة تبين القرائن التي تضبط تطبيقها، ويتعلق الوصف بطريقة عرض الحكم في موضعه، مع مراعاة ما قد يفسره سياق الباب. ويكشف المثالان السابقان استمرار الحاجة إلى الخبرة بالاستعمال داخل التأليف التعليمي.

4. المطلب الرابع: أثر الحكم البلاغي في التأويل:

يبدأ التعليق البلاغي في التفسير بتعيين الظاهرة، ثمَّ ينتقل إلى بيان أثرها وترجيح دلالة الآية. ولكل خطوة دليلها: يثبت ترتيب الكلمات صورة التقديم، وتبين قرائن المقام ما يفيده من اختصاص أو عناية. وتتناول المقارنة الآتية هذا الانتقال بين وصف التركيب وتعليل المعنى.

يربط الزمخشري في النماذج المختارة بين النظم والنتيجة الدلالية؛ فيعلل أثر التعميم أو التقديم أو الالتفات، وتتطلب قراءة حكمه تعيين المقدمة اللغوية التي استند إليها، ثمَّ فحص كفايتها للمعنى الذي رجحه.[5]

وتكشف مقارنة أقوال أبي السعود والألوسي وابن عاشور اختلاف ما يضيفه كل منهم إلى وصف الصناعة من قرائن المقام والتوحيد وسياق الخطاب، وسيظهر أثر هذا الاختلاف في التطبيق المخصص للفاتحة.[6]

(1) ينظر للموازنة: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص295–294، 429–428.
(2) ينظر: مفتاح العلوم، السكاكي، ص404؛ المطول على التلخيص، التفتازاني، ص239–238.
(3) مفتاح العلوم، السكاكي، ص404.
(4) ينظر: المطول على التلخيص، التفتازاني، ص239–238.
(5) ينظر: الكشاف، الزمخشري، ص203، 460.
(6) ينظر: إرشاد العقل السليم، أبو السعود، 17/1؛ روح المعاني، الألوسي، 90/1؛ التحرير والتنوير، ابن عاشور، 183/1–184.

3-3-1 المبحث الثاني: اختلاف بناء الحكم باختلاف وظيفة التأليف:

تتغير طريقة عرض الحكم بحسب السؤال الذي يخدمه التأليف؛ ففي التحليل تتقدم موازنة الصيغ، وفي التعليم تنتظم النتائج في أبواب، وفي التفسير تسهم الظاهرة في ترجيح معنى، ويقارن هذا المبحث هذه الوظائف في النصوص المختارة.

1. المطلب الأول: الحكم في الممارسة والتحليل:

أورد الجاحظ في البيان والتبيين صحيفة بشر بن المعتمر، وفيها قوله عن المتكلم: "فيجعل لكل طبقة من ذلك كلامًا، ولكل حالة من ذلك مقامًا". يجمع النص بين تقدير المخاطبين وتقدير أحوال القول؛ فيجعل الملاءمة متصلة بالموقف الذي يصدر فيه الكلام، وتُنسب العبارة إلى بشر، ويكشف إيراد الجاحظ لها حضور معيار المقام في هذا التأليف المبكر.[1]

ويكشف الربط بين طبقات المخاطبين وأحوال القول أنَّ الملاءمة تشمل مقدار البيان وطريقة عرضه؛ فقد يحتاج المقام إلى تفصيل يرفع التباسًا، أو إلى إيجاز يعتمد على معرفة مشتركة، أو إلى تمهيد يقرب المعنى إلى سامع لم يألفه، وهذه وجوه يطرحها الباحث لفهم عمل المعيار الذي يربط الكلام بحاله، ويختبر كل وجه منها في النص الذي يدعي مناسبته له، وتظهر دقة الحكم المقامي حين يبين الناقد حاجة المخاطب التي استجابت لها الصياغة، كما يقتضي تقدير هذه الحاجة تمييز ما يعرف من سياق القول مما يفترضه المحلل؛ فالافتراض قد يساعد على الفهم، وتبقى قوته بقدر القرينة التي تسنده.

وفي دلائل الإعجاز يتصل الحكم بسؤال كيفية أداء المعنى؛ فيعين عبد القاهر العلاقة التي بناها النظم، ثمَّ يختبر ما يتغير عند تفسير الكلام أو استبدال صيغته، وتكشف هذه الطريقة الفرق بين فهم أصل المعنى وإدراك صورته في التعبير، وهو فرق يحتاج إليه تحليل النص قبل اختصار نتيجته للتعليم.[2]

وتتيح المقابلة بين أصل المعنى وصورته تعيين ما يخسره الشرح إذا اقتصر على شرح المقصود؛ فالشرح يستطيع أن يذكر الحدث وعلاقاته على ترتيب يختاره الشارح، بينما يكشف تحليل النظم ترتيب النظر الذي قدمه التعبير نفسه، ويتصل الحكم بالمزية بمقدار ما يبينه من هذا الفرق: أين يبدأ اهتمام السامع، وما العلاقة التي تبرز له، وكيف تنتظم أجزاء الخبر في فهمه؟ وتستفيد الدراسة من هذا التمييز في قراءة عبارات التفاضل؛ إذ يتجه السؤال إلى كيفية الأداء بعد تحقق فهم المعنى، ومن ثم يكون استبدال الصيغة تجربةً محدودة الغرض، تكشف وجهًا من أثرها دون ادعاء استيفاء جميع خصائصها.

2. المطلب الثاني: الحكم في التقعيد والتعليم:

يرتب التقعيد المعارف في أبواب تعين على التعلم والرجوع إلى المسألة، وتظهر قيمته في ربط اسم الباب بالقرينة التي تضبط استعماله: يُعرف تقديم المفعول من ترتيب الكلمات، أما ما يفيده فيُقرأ في سياقه، وتُعرف صيغة الاستفهام، ثمَّ يُطلب من المقام ما يسند حملها على معنى آخر. وفي نصي السكاكي والتفتازاني السابقين تتصل القاعدة بطريقة إدراك الدلالة، فيتدرب المتعلم على الانتقال من المثال المحفوظ إلى تفسير استعمال جديد.

ويطرح البحث في هذا الموضع فرقًا بين معرفة اسم المسألة والقدرة على تعليل استعمالها؛ فالأولى تعين القارئ على الرجوع إلى القاعدة، والثانية تظهر حين يجد في نص جديد ما يسوغ تطبيقها، وقد يحفظ المتعلم وجهًا من وجوه المعنى، ثمَّ يعرض له تركيب لم يُذكر في المثال؛ وعندئذ تتبين قيمة القيد الذي أورده الشارح، والطريقة التي علق بها الحكم على المقام. ويقترح البحث أن يكون السؤال التعليمي ملازمًا للدليل: ما الذي تغير في التعبير، وأين ظهرت قرينة المعنى؟ ويستمد هذا الاقتراح مبرره من النصوص التي تجعل الذوق وتتبع التراكيب جزءًا من إدراك الدلالة، وتوصل التعليم بعمل القارئ في النص.

3. المطلب الثالث: الحكم في الترجيح التفسيري:

يخدم الحكم في التفسير سؤال المعنى الذي يرجحه اختيار الصيغة في موضعها، وقد يلتقي المفسرون في تسمية الظاهرة ويختلفون في توجيهها؛ لأنَّ أحدهم يفسّر أثر العرض في السامع، ويبحث آخر مرجع الضمير أو صلة الجملة بسياقها، وتفصل المقارنة بين هذه الأسئلة قبل موازنة الأدلة.[3]

تكشف المقارنة الوظيفية أنَّ بنية الحجة لا تتحدد بنوع الكتاب وحده؛ فقد ترد الموازنة في النقد لتفسير المزية، وفي التعليم لتوضيح القاعدة، وفي التفسير لترجيح دلالة. ويختلف المطلوب من الدليل في كل موضع؛ لذلك تدرس وظيفة الحكم المعين قبل إلحاقه بوصف عام لمنهج المؤلف، أما إثبات اختصار حكم بعينه في متن لاحق فيحتاج إلى مقابلة النصوص المنقولة بأصولها

4. المطلب الرابع: صيغ الحكم وطريقة عرض حجته:

تؤثر صيغة عرض الحكم في مقدار ما يظهر من حجته للقارئ؛ فالتفضيل يطلب تعيين الطرف الذي قورن به التعبير، والجزم يستدعي قراءة القيود المتصلة به، والتعليل يبين الحلقة التي يصل بها صاحب الحكم

(1) ينظر: البيان والتبيين، الجاحظ، 1/138–139.
(2) ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص295–294، 429–428.
(3) ينظر: الكشاف، الزمخشري، ص460؛ مفاتيح الغيب، الرازي، 17/72–73؛ التحرير والتنوير، ابن عاشور، 11/135–136.

الملاحظة بنتيجتها، وقد تتجاور هذه الصيغ في قول واحد، فيذكر المؤلف الأفضلية ثمَّ يعقبها بسببها أو يقيدها بغرض معين. وتقرأ الدراسة هذا التجاور في انتظامه؛ إذ قد يحفظ القيد اللاحق للحكم مجاله، وقد يبين التعليل السابق ما اختصرته عبارته، ولهذا يفيد ضبط بداية القول ونهايته في تحقيق النص وفي تقويم حجته معًا؛ فاقتطاع جملة التفاضل من سياقها قد يوسع نتيجة لم يوسعها صاحبها.

4-3-1 المبحث الثالث: الحكم البلاغي وإنتاج الدلالة التفسيرية:

يفحص هذا المبحث أثر الحكم البلاغي في ترجيح الدلالة التفسيرية، ويقتضي إثبات هذا الأثر تعيين المعنى الذي رجحه المفسر، والفرق الذي أقامه بينه وبين البديل، والقرينة التي سوغت الترجيح.

ويفرق البحث إجرائيًا بين حكم يصف قيمة الأسلوب بعد استقرار المعنى، وحكم يسهم في اختيار المعنى نفسه؛ ففي الحالة الأولى يضيف التحليل معرفة بطريقة الأداء، وفي الثانية يصبح ما كشفه من العلاقة اللغوية جزءًا من حجة الترجيح، ويمكن تمييز الحالتين بسؤال عن عمل الدليل: هل يتوقف اختيار المعنى على هذه القرينة، أم يبقى المعنى ثابتًا ويزداد بيان صورته؟ ويساعد هذا السؤال على تقدير وزن البلاغة في التفسير من غير فصلها عن اللغة والسياق، كما يبين أنَّ وصف التعبير بالحسن قد يكون ذا قيمة نقدية ظاهرة، وإن لم يؤد إلى استبعاد احتمال تفسيري أو ترجيح معنى على آخر.

1. المطلب الأول: دلالة التعميم في الحكم التأويلي:

في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ﴾ [آل عمران: 161] يصف الزمخشري تعميم الجزاء بعد ذكر الغال بأنه "أبلغ وأثبت". يدخل الغال في الحكم الشامل لكل نفس، فيقوى الوعيد باستقرار الجزاء على الجميع، ويربط هذا التعليل الأبلغية بما أضافه العموم إلى المعنى السابق، ويعين للقارئ موضع الحجة في اتصال الجملتين.[1]

ويستخلص البحث أنَّ وجه القوة في هذا التعميم يتصل باندراج الحالة المذكورة في حكم يتناول جميع النفوس؛ فالخبر الأول يعين صورة من صور الجزاء، ثمَّ يأتي العموم فيجعلها جزءًا من مقتضى أشمل، وتتحدد وظيفة التعليل في بيان ما أضافه الانتقال إلى المعنى، وتختلف هذه الإضافة عن تقدير مقدار العقوبة أو وصف شدتها. ومن دقة القراءة أن تفصل هذه الأسئلة؛ إذ يثبت شمول الجزاء من صيغة العموم، ويتطلب تفصيل الجزاء دليلًا آخر، وبذلك يوضح وصف الأبلغية جهة تأكيد الوعيد التي قصدها المفسر، ويحتفظ الحكم بحدوده المتصلة بنظم الجملتين، وتسلسل معناهما.

2. المطلب الثاني: تعليل أثر النظم في الدلالة:

يردُّ عبد القاهر فضل الكلام إلى طريقة تأليفه، وتوخي معاني النحو فيه، ويستفاد من هذا الأصل عند تحليل التقديم والتأخير والحذف والذكر: فاسم الظاهرة يعين موضع النظر، ثمَّ يُطلب من ترتيب الألفاظ نفسه ما يفسر أثره في المعنى، ولا تُثبت هذه الإفادة وحدها انتقال رأي معين منه إلى مفسر لاحق.[2]

تفيد موازنة الصيغة بتفسيرها في معرفة ما يضيفه النظم إلى المعنى، وعند انتقال المفسر من هذا الفرق إلى تعيين مخاطب أو مقصد أوسع يحتاج إلى قرينة تبين الصلة؛ فيُفصل الدليل الذي يثبت أثر الأسلوب عن الدليل الذي يسند النتيجة التفسيرية.

وتظهر حاجة النتيجة إلى مقدمة إضافية عندما يحتمل الفرق الأسلوبي أكثر من غرض؛ فثبوت العناية بعنصر من عناصر الكلام يوجه النظر إليه، وقد يبقى تعيين سبب هذه العناية محتاجًا إلى سياق أوسع، وعلى المحلل أن يبين الدليل الذي انتقل به من ملاحظة البروز إلى تفسير وظيفته؛ فقد يجده في حديث سابق، أو في جواب لاحق، أو في معرفة صرح بها النص. ويفيد هذا التدرج في وصل التحليل اللغوي بالتفسير، لأنَّ كل خطوة تضيف دعوى يمكن سؤالها عن سندها، كما يحفظ للقراءة الجمالية مجالها حين يظل بعض أثر التعبير قابلًا للفهم دون أن يرقى إلى ترجيح تفسيري حاسم.

3. المطلب الثالث: صلة الحكم بمقام الخطاب:

توضح تطبيقات ابن عاشور الآتية في آيتي الصف والأنفال اتصال التحليل بمقام الخطاب: ترتيب الزيغ والجزاء يخدم التحذير، وتفسير قيد الإحياء يبين شمول الدعوة، ويقتضي تقويم حكمه فحص القرائن التي تصل البناء اللغوي بهذه الوظيفة.[3]

يستند الحكم المتعلق بمقصد الآية إلى صلة قابلة للبيان بين اختيار اللفظ وسياق الخطاب، وكلما اتسعت النتيجة إلى غاية السورة احتاجت إلى قرائن من ترتيب مقاطعها، وتحدد المقارنة مقدار ما يثبته التركيب وما يسنده السياق أو النقل.

تكشف النماذج اختلاف أدلة الحكم بحسب المسألة؛ فتعميم الجزاء يفسر أثر النظم عند الزمخشري، ويتساند النظم والسياق والنقل في أحكام ابن عاشور، وتتحدد قيمة الحكم بما يبينه صاحبه من هذه الصلات.

(1) ينظر: الكشاف، الزمخشري، ص203.
(2) ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص55، 81.
(3) ينظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، 176/28–178، 312/9–313.

5-3-1 المبحث الرابع: مصفوفة تحليل الحكم وضوابط تقويم حجته:

ينقل هذا المبحث النتائج السابقة إلى نموذج إجرائي لإعادة فحص الحكم، ويحدد الأسئلة التي تكشف موضع القوة أو النقص في كل حكم.

1. المطلب الأول: مصفوفة تحليل الحكم البلاغي:

تنتظم المصفوفة في ستة أجزاء، ويفصل التحليل داخلها بين أداة الاستدلال ومعيار المفاضلة؛ فقد تكون الموازنة أداة، وملاءمة المقام معيارًا، وترجيح المعنى وظيفة، وتعرض الأسئلة التالية كل جزء على حدة:

- النص والموضوع: ما ألفاظ الحكم، وما الظاهرة أو النص الذي ينصب عليه؟ وهل العبارة جازمة أم مقيدة أم احتمالية؟
- المرجعية: ما المعرفة أو الخلفية التي يستند إليها الحكم: عرف الاستعمال، أو أصل نظري، أو ذوق مؤهل، أو رؤية تفسيرية؟ ويجب تمييز المصرح به من المستنبط.
- الشاهد: ما النص المعين، أو مجموعة النصوص التي يسوقها صاحب الحكم؟ وهل تكفي مادة الشواهد لسعة الدعوى؟
- الأداة والمعيار: هل بُني الحكم بموازنة أو استقراء أو قياس أو اختبار بديل؟ وبأي معيار جرى التفضيل: وضوح الدلالة، أو ملاءمة المقام، أو قوة التصوير؟
- الوظيفة: هل يصدر الحكم لتقويم نص، أو تقريب قاعدة تعليمية، أو ترجيح معنى تفسيري، أو الاحتجاج في خلاف؟
- الحدود: ما المجال الذي يسري فيه الحكم: شاهد مخصوص، أو نمط استعمال، أو باب بلاغي؟ ولا يوسع نطاقه دون دليل يلائم سعة الدعوى.

تحدد هذه الأسئلة مواقع العناصر داخل الحجة؛ فيُفصل طريق إدراك المزية عن أداة اختبارها، ثمَّ تبين وظيفة النتيجة ونطاقها

ويظهر الفرق بين الأداة والمعيار حين تتفق طريقة الفحص وتختلف جهة التقويم؛ فقد تكشف الموازنة فرقًا في الصياغة، ثمَّ يرجع تقدير قيمته إلى مقدار وضوحه أو قوة تصويره أو ملاءمته للمخاطب، وتحتاج جهة التقويم إلى بيان يربطها بغرض الكلام؛ فالإيضاح قد يكون مطلوبًا لرفع اللبس، وقد يكون الإيحاء أو تأخير البيان أقرب إلى غرض آخر تثبته قرينة النص. لذلك يسجل الباحث المعيار الذي احتكم إليه صاحب الحكم، ثمَّ يسأل عما يسوغ اعتباره في هذا الموضع، وبهذا تستطيع المصفوفة كشف خلاف في المعيار حتى حين يتفق القارئان على وجود الفرق الذي أظهرته الموازنة.

يمكن أن يجمع الحكم التعليل والموازنة وتعدد الشواهد؛ فهذه أوصاف لطريقة عرض الدليل، ولا تضمن قوة الحجة بمجرد اجتماعها؛ فقد تكون الموازنة غير منضبطة إذا غير البديل أكثر من عنصر، وقد تتعدد الشواهد وهي لا تجيب عن السؤال المقصود، ويكون التقدير لكفاية الدليل واتصاله بالنتيجة، وهذا ما يختبره البحث في تفسير النفي، وتعيين المخاطبين، ووظيفة القيد.

2. المطلب الثاني: اختلاف الدليل باختلاف موضوع الحكم:

يتغير عبء الإثبات بتغير السؤال: تسمية الظاهرة تحتاج إلى تعيين صورتها في اللفظ، والحكم بأثرها يحتاج إلى تعليل سياقي، وترجيح دلالة تفسيرية يحتاج إلى قرينة تسند المعنى المختار، ولا تتساوى الأحكام لمجرد استعمالها لفظًا بلاغيًا واحدًا.

يختلف تقدير الحجة باختلاف ما يراد إثباته؛ فانتقال الضمير يثبت صورة الالتفات، لكنه لا يعين وحده من يشمله الخطاب، وتقديم المفعول يثبت تغير الرتبة، لكنه يحتاج إلى قرينة لتفسير جهة الاختصاص. ومن ثم لا تُرتب أقوال المفسرين في سلم واحد حتى يتبين أنها تجيب عن السؤال نفسه.

ينبه عبد القاهر إلى قصور العبارات العامة عن تعيين موضع المزية، ويربط الإدراك بالفهم، والنظر، واختلاف الأحوال[1]. وهذا أصل إجرائي يوجب استبدال القول المجرد "هذا أبلغ" ببيان العلاقة التي أحدثت الفضل في هذا السياق.

3. المطلب الثالث: خطوات فحص الحكم:

يثبت التحليل قول المؤلف أولًا، ثمَّ يعين العلاقة التي أقامها بين الشاهد والنتيجة، وعند اقتراح بديل يُصرح بأنه من قراءة الباحث، وعند نقل قول مخالف يُذكر مصدره. وتضبط الموازنة العنصر الذي يتغير بين الصيغتين؛ فإذا تغيرت عناصر متعددة لم يُنسب الأثر إلى واحد منها دون فحص، وبذلك يمكن مراجعة الاستنباط وفصله عن الخلاف الموثق.

وعند المفاضلة تُعين الجهة المقصودة: تصوير المشهد، أو بيان منزلة المخاطب، أو تحديد من يتناوله الخطاب، ويتوقف وزن الأقوال على اتفاق سؤالها، ثمَّ على قوة الأدلة التي تجيب عنه.

ويقتضي تقدير الخلاف الفصل بين تفاوت الأدلة وتفاوت مقدار تعيين النتيجة؛ فقد يبين قولان أثرًا واحدًا، ويزيد أحدهما في تحديد ما يشمله؛ فتكون الزيادة دعوى تحتاج إلى قرينة توافقها، وقد يكون أحد القولين أوسع في وصف الاحتمالات، ويكون الآخر أدق في اختيار احتمال منها بحسب السؤال الذي يتناوله كل منهما. ويستفيد البحث

(1) ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص87.

من هذا التفصيل في صياغة الترجيح؛ إذ يذكر ما يرجحه من القول والجهة التي ترجح فيها حجته؛ فالتفضيل المقيد يتيح للقارئ مراجعة الدليل، ويكشف مقدار ما أبقته المقارنة من احتمالات مقبولة، ويصون ما يصح الإفادة منه في القول الآخر.

4. المطلب الرابع: حدود الاستدلال بالحكم في التفسير:

تحتاج الإفادة من البلاغة في التفسير إلى بيان موقع الحجة؛ فالنظم يثبت انتقالًا أو تقديمًا، والسياق يرجح وظيفة هذا الانتقال، وقد يضيف المقصد تفسيرًا أوسع للأثر؛ فإذا غابت الحلقة الوسيطة بين الصيغة والنتيجة بقيت القراءة احتمالًا يطلب دليلًا آخر.

وقد تبقى أكثر من قراءة مقبولة إذا تساندت لكل منها قرائن مناسبة، وتظهر قيمة التحليل حين يبين موضع التردد وسببه، ويحدد الدليل الذي يمكن أن يرجح أحد الاحتمالات.

ويفيد النموذج في التعليم حين يعيد إلى القاعدة سؤالها وشاهدها: يتعلم الطالب لماذا رجّح وجه، وكيف يتغير الحكم بتغير المقام، بدل حفظ نتيجة بلا مسار استدلال.

6-3-1 المبحث الخامس: الاختلاف البلاغي وحدود التعميم:

تتخذ الموازنة صورتين في النماذج المختارة: مقارنة التعبير ببديل يوضح أثره، ومقارنة أقوال ثابتة للمفسرين. ويكشف اختلاف الصيغ والأقوال حدود النتيجة، ويعين ما تحتاج إليه من تعليل.

1. المطلب الأول: الاختلاف البلاغيُّ وتوليد الأحكام:

تختلف الموازنة التي ينشئها البلاغي داخل تحليله عن الخلاف المنقول بين مفسرين؛ ففي الأولى يُختبر أثر بديل مفترض، وفي الثانية تُقابل أقوال ثابتة لأصحابها مع أدلتها، وتحتاج الصورتان إلى بيان طرفي المقارنة والسؤال الذي تجيب عنه كل منهما، حتى لا تُعرض الصيغة المفترضة في صورة قول تاريخي.

يقيس اختبار البديل ما يطرأ على الدلالة بتغيير الإسناد أو ترتيب الكلمات، بينما يوازن الخلاف التفسيري بين مسوغات قد تتعلق بالأسلوب أو بمرجع الضمير أو بسياق الآية، ولا يُنقل الحكم من إحدى الصورتين إلى الأخرى قبل تعيين موضع اتفاق السؤال والدليل.

يعرض عبد القاهر قولهم "كثير رماد القدر" كناية عن كثرة القِرى والضيافة، وتفهم المزية من الدلالة على المعنى بطريق يقتضي إثباته؛ فالرماد أثر الإيقاد، والإيقاد متصل بالطبخ والضيافة. وتجعل هذه الوسائط المعنى حاضرًا بدليله، ثمَّ تُقارن هذه الطريقة بالتصريح المباشر بالكرم.[1]

وتظهر في هذا التعليل علاقة بين العلامة والعادة التي تجعل فهمها ممكنًا؛ فالانتقال إلى الضيافة يعتمد على اتصال كثرة الإيقاد بالطعام المعد للقِرى في القراءة التي عرضها عبد القاهر، ويكون دور التحليل بيان هذه الوسائط؛ لأنها تحمل الصفة ومعها الطريق الذي يدل عليها، وإذا تغيرت الظروف التي يفهم فيها الكلام احتاج القارئ إلى تقدير بقاء هذا الاتصال؛ إذ قد تكون للعلامة أسباب أخرى لا يراد بها وصف الكرم، وهذا احتمال يفحصه الباحث لتحديد مجال الاستدلال، ولا ينسبه إلى النص المنقول. وتكتسب الكناية قوتها في موضعها من صلاحية العلامة لأداء المعنى، ومن إمكان متابعة السامع للطريق الذي يصلها به.

وفي "رأيت أسدًا" يفسر عبد القاهر المزية بادعاء معنى الأسد للرجل، ويقارنها بالتصريح بشبهه بالأسد، وتقرب الاستعارة الصفة من النفس بهذه الطريقة في الإثبات، وتتعلق المفاضلة بالفرق بين طريقتي التعبير عن المعنى، ويحتاج تفضيل أحد الأساليب في نص معين إلى بيان الغرض والمقام.[2]

ويستخلص الباحث أنَّ الفرق بين ادعاء الصفة والتصريح بالشبه يتعلق بطريقة حضور المشبه به في الكلام؛ ففي المقابلة المذكورة يصرح التشبيه بكون الرجل شبيهًا بالأسد، بينما تسميه الاستعارة أسدًا، ويعين السياق على فهم المراد. وتتيح المقارنة التي أقامها عبد القاهر بيان قوة الادعاء في هذا المثال، ويبقى تقدير قيمة الاستعارة في خطاب آخر مرتبطًا بملاءمة الصفة المدعاة ووضوح قرينتها، وقد يحتاج الغرض إلى التصريح بوجه الشبه، فيكون البيان المباشر جزءًا من جودة الأداء، وتفيد هذه القراءة في تحرير المزية من اسم الباب وحده، وردها إلى الطريقة التي حقق بها التعبير غرضه في موضع معلوم.

ويقيّد عبد القاهر مزية ضروب المجاز بوقوعها على الصواب وعلى ما ينبغي، ويمنع هذا القيد تحويل الأمثلة إلى أفضلية مطردة لباب بلاغي؛ فالمزية تتحدد بصحة الاستعمال وملاءمته، ومن مجموع الشاهدين يظهر أنَّ اختلاف طريق الدلالة يفتح مجالًا لتعليل الأثر دون أن يغني عن فحص السياق.[3]

2. المطلب الثاني: اختلاف تعليل التقديم والالتفات:

التقديم بين الحكم البلاغي والتوجيه التفسيري في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: 5]:

يعلل الزمخشري تقديم المفعول بالاختصاص، ويقارنه بالترتيب "نعبدك"، وتتصل الدلالة بإفراد الله بالعبادة في مقام الآية؛ فيكون الحكم نتيجة موازنة بين الترتيبين، وما يضيفه التقديم إلى توجيه المعنى.[4]

(1) ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص431–430.
(2) ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص433–430.
(3) ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص430.
(4) ينظر: الكشاف، الزمخشري، ص29–28.

ويجمع أبو السعود بين "القصر والتخصيص" و"التعظيم والاهتمام"، ويصل هذا التعليل أثر التقديم بمقام العبادة، ويبين أنَّ جهات الدلالة قد تتساند في التركيب الواحد.[1]

ويصف الألوسي التقديم بأنه "أبلغ في التوحيد، وأبعد عن احتمال الشرك"، وتتحدد الأبلغية عنده بجهة إفراد العبادة، فتظهر الصلة بين وصف الصناعة والوظيفة العقدية في هذا المقام.[2]

أما ابن عاشور فيصرح بأنَّ الحصر المستفاد من تقديم المعمول في الجملة الأولى حقيقي، ويعلله بأنَّ المؤمنين يعبدون الله وحده، وعند الاستعانة يربط التخصيص بعموم المعونة المطلوبة، ويبين أنَّ حذف متعلقها يوسع مجالها؛ فتفصيله يقتضي النظر في كل فعل وما يتعلق به، ثمَّ في صلة العبادة بطلب العون، بدل الاكتفاء بحكم واحد مجمل على التقديم في الجملتين.[3]

يلتقي المفسرون في أصل تخصيص العبادة بالله، ويختلف تفصيل التعليل بين بيان الاختصاص والتعظيم وتقرير التوحيد، ويضيف ابن عاشور إلى ذلك النظر في متعلق الاستعانة وعمومها. ولتقويم الأقوال تُعين أولًا المسألة التي يفسرها كل قول: أثر الرتبة، أم مقام العبادة، أم مدى الفعل؛ ثمَّ تُوزن الحجة بالقرينة التي تسندها.

ويستوقف البحث تكرار ضمير المفعول في الجملة الثانية؛ فلو اكتفى التحليل بالتقديم لفاته أثر توجيه العبادة، وطلب المعونة إلى المخاطب نفسه. ويُسند الفعلان إلى المتكلمين، ويعين ضمير المفعول المقدم من تتعلق به عبادتهم واستعانتهم؛ فتتكرر جهة التعلق، وتختلف وظيفة الجملتين: تثبت الأولى إخلاص العبادة، وتقرر الثانية طلب المعونة، وهذه قراءة يستخلصها الباحث من انتظام الجملتين، مع الاستفادة من تفصيل ابن عاشور لمتعلق الاستعانة.

ويستخلص البحث أنَّ إمكان إفادة التقديم للعناية في مواضع أخرى يستدعي فحص القرينة الخاصة في هذه الآية، ويمنح مقام إفراد العبادة هذا التعليل حجته، مع بقاء الحاجة إلى شواهد مستقلة عند تقرير دلالة عامة لكل تقديم.

ويحتاج الجمع بين أقوال المفسرين هنا إلى تمييز أثر تقديم المفعول من أثر حذف متعلق الاستعانة؛ فالتقديم يتصل بجهة تعلّق الفعل، أما الحذف فيفتح النظر في وجوه المعونة التي يشملها طلبها، وقد يلتقي الأثران في خدمة معنى الآية، غير أنَّ إثبات أحدهما لا يقوم مقام تعليل الآخر، ويستفيد الباحث من تفصيل ابن عاشور في إظهار هذا الفرق؛ إذ يقرأ رتبة المفعول في كل جملة، ثمَّ يفحص مدى الفعل وما دل عليه المذكور والمحذوف. وبهذه القراءة يمكن جمع التوجيهات التي تناولت الاختصاص والعناية وعموم المعونة، مع تعيين العنصر الذي تعلق به كل توجيه، والقرينة التي تسنده.

الالتفات وتعيين المخاطب في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِي ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ [يونس: 22]:

ينتقل التعبير من الخطاب إلى الغيبة، واتفاق المفسرين على تسمية التحول التفاتًا لا يقتضي اتفاقهم على علته، أو على من يشمله الخطاب قبل التحول وبعده، ولهذا يصلح الموضع لاختبار مسوغات ثلاثة أحكام تفسيرية في شاهد واحد.

يعزو الزمخشري التحول إلى المبالغة في تصوير حال القوم، كأنَّ الخطاب يتركهم ليخبر غيرهم بما صنعوا، فيستدعي الإنكار والتقبيح؛ فمناط حكمه انتقال وجهة العرض إلى سامع ثالث، واتصال هذا العرض بمشهد نكثهم الشكر بعد النجاة.[4]

يورد الرازي تفسير الزمخشري، ويذكر توجيهًا آخر يجعل الانتقال إلى الغيبة دالًا على المقت والتبعيد، ويقابله بانتقال الفاتحة من الغيبة إلى الخطاب الذي يفسره بالقرب والإكرام، وتقوم حجته على تقابل المقامين، وما يسنده من معنى الخطاب.[5]

أما ابن عاشور فيجعل ضمائر الخطاب الأولى صالحة لعموم السامعين في مقام ذكر النعمة، ويرى أنَّ ضمير الغيبة يمهد لتخصيص المشركين عند قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَنجَىٰهُمْ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ﴾ [يونس: 23]، ويصرح بمخالفته القراءة التي تجعل الخطاب والغيبة للمشركين في جميع المواضع؛ فتتعلق قوة توجيهه بقرينة البغي اللاحقة، وتوزيع المخاطبين في المقطع.[6]

وتختلف موضوعات التعليل وأدلته؛ فيفسر الزمخشري أثر الحكاية في السامع، ويربط الرازي تقابل الخطاب والغيبة بالقرب والإبعاد، ويستدل ابن عاشور بالسياق اللاحق على مرجع الضمائر. ويبين هذا الاختلاف أنَّ المقارنة تحتاج إلى تعيين السؤال الذي يجيب عنه كل قول قبل ترجيحه.

يرجح البحث توجيه ابن عاشور عند السؤال عن تعيين المخاطبين؛ إذ يصل توزيع الضمائر بقرينة البغي اللاحقة، فيقدم دليلًا يتصل بهذه المسألة مباشرة، أما

(1) ينظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود، 17/1.
(2) روح المعاني، الألوسي، 90/1.
(3) ينظر: التحرير والتنوير، الطاهر ابن عاشور، 183/1–184.
(4) ينظر: الكشاف، الزمخشري، ص460.
(5) ينظر: مفاتيح الغيب، فخر الدين الرازي، 72/17–73.
(6) ينظر: التحرير والتنوير، الطاهر ابن عاشور، 135/11–136.

توجيها الزمخشري والرازي فيفسران وجه العرض وأثر الانتقال، ويحتفظان بقيمتهما في هذين السؤالين؛ فلا يسري هذا الترجيح على تفسير الأثر البلاغي كله، ولا يجعل اختلاف التعليل تعارضًا لازمًا بين الأقوال. ويظهر هنا أثر المصفوفة؛ فيبدأ وزن الحجة من تحديد النتيجة التي يراد إثباتها.

ويبين هذا الترجيح كيف يمكن أن تختلف حاجة تفسير الضمير عن حاجة تفسير الأثر في السامع؛ فتعيين المرجع يطلب ما يدل على الجماعة التي يعود إليها، ووصف الحكاية يفسر طريقة تقديم حالها للقارئ. وقد يتصل السؤالان، ويظل الدليل الذي يخدم أحدهما محتاجًا إلى فحص قبل نقله إلى الآخر، ويظهر إسهام الباحث في تحديد هذا الفاصل، ثمَّ في وزن مقدار ما يجيب عنه كل تعليل من أجزاء المسألة، وتتيح هذه القراءة جمع ما يتساند من الأقوال مع بيان موضع الاختلاف الحقيقي بينها؛ فتكون المقارنة تفسيرًا لعمل الحجج، ويأتي الاختيار نتيجة لهذا الفحص المحدد.

7-3-1 المبحث السادس: تطبيقات مقارنة في التفسير القرآني:

تختبر التطبيقات أحكامًا تتعلق بالتذييل في ختام آية النمل، وترتيب الجزاء في آية الصف، وقيد الإحياء في آية الأنفال، وموازنة صيغة القصاص بتفسير معناها، وتُقرأ أقوال أصحابها في مواضعها لتعيين ما تثبته البنية، وما يضيفه التعليل والسياق إلى النتيجة

انتظمت التطبيقات وفق أسئلة موحدة: ما نص الحكم وقرينته؟ وما المعنى المرجح؟ وما البديل الذي يكشف أثر الصيغة؟ وهل يسند النظم النتيجة أم تتساند معه أدلة أخرى؟

1. المطلب الأول: التذييل وتوجيه الوعيد في ختام آية النمل:

يوجه الزمخشري قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: 93] إلى تهديد الأعداء، ويربط العلم بأعمالهم بما يترتب عليها من الجزاء، ويتصل نفي الغفلة بسياق الأمر بتلاوة القرآن والإنذار، فتُقرأ جهة الوعيد من انتظام الخطاب، مع ما في الباء من تأكيد النفي.[1]

ويقترح البحث موازنة الصيغة بعبارة "يعلم الله أعمالكم"؛ فتحفظ العبارة المفترضة أصل العلم، ويصرح النص القرآني بنفي الغفلة، فيواجه احتمال توهم إهمال الأعمال. غير أنَّ هذا البديل يغير الإثبات والنفي وهيئة التوكيد معًا، فلا يكفي وحده لعزل أثر الباء، وعند المقارنة بعبارة "ما ربك غافل عما تعملون" يبقى النفي ويظهر الفرق في توكيده. وهاتان موازنتان تفسران وجه الصياغة، أما تعيين جهة الوعيد فيستند إلى السياق الذي عينه الزمخشري.

ويتصل أثر النفي في هذا السياق بما يواجهه في مقام الخطاب من احتمال إهمال العمل أو ترك جزائه، ويبين السياق الذي ساقه المفسر لماذا اتجه الخبر إلى الوعيد، بينما يكشف تحليل الصياغة مقدار العناية بدفع ذلك الاحتمال، ويفرق الباحث بين هذين الجانبين لأنَّ الصفة المنفية تدل على الإحاطة بالأعمال، وقد تستعمل المعرفة بهذه الإحاطة في مقامات مختلفة؛ فلا يعين وجه التوجيه من لفظة منفردة، ويقرأ ارتباط الجملة بما قبلها، وبهذا يفسر التذييل موقعه في ختام الخطاب، وتفسر المقارنة أثر هيئته، وتنتظم القرينتان في حجة تتضح فيها وظيفة كل دليل ومقدار ما يثبته.

2. المطلب الثاني: ترتيب الزيغ والجزاء وصلته بالسياق:

نموذج تطبيقي: قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: 5]:

تعيد الصيغة جذر "زيغ" مع اختلاف الفاعل، وترتبط الإزاغة بزيغ القوم في تركيب "لما" وجوابها، ويتحدد أثر البناء بتفسير الإزاغة جزاءً على الزيغ السابق، وتكشف هذه القراءة علاقة الفعلين وتتابعهما، فتتجاوز ملاحظة تكرار الجذر إلى تعليل انتظامه في الجملة.

ويظهر للباحث أنَّ الاشتراك في الجذر يحفظ صلة الجزاء بالفعل الذي تقدمه، بينما يميز تغير صيغة الفعل وجه النسبة في كل طرف؛ فالزيغ الأول منسوب إلى القوم، والإزاغة في الجواب منسوبة إلى الله، ويمنح ترتيب الكلام كل فعل موقعه من العلاقة، ولهذا تتجاوز القراءة ملاحظة التكرار الصوتي إلى تفسير الانتظام الدلالي الذي صنعه اختلاف الفاعل والصيغة، ويقتضي هذا الانتظام المحافظة على جهة الترتيب التي أبرزتها الجملة عند شرحها، أما تفسير مناسبة استحضار القصة للمخاطبين في السورة فيتعلق بقرينة أخرى؛ فتمييز الجهتين يكشف كيف يتعاون تحليل البناء مع قراءة موقعه من الخطاب.

يقرأ ابن عاشور ترتيب الزيغ والإزاغة في ضوء التحذير من مخالفة الرسول صلى الله عليه وسلم، ويذكر ما وقع للرماة في غزوة أحد وجهًا لمناسبة إيراد قصة موسى في هذا المقام؛ فحجته تصل ترتيب الجزاء على الفعل بتاريخ المخاطبين، وموقع القصة في السورة، وتصل هذه القراءة القصة بمقام الخطاب، مع تمييز القرينة السياقية من العلاقة التي يثبتها تركيب الجملة.[2]

وعلى هذا، يدل ترتيب الفعلين على تقدم زيغ القوم على الإزاغة، أما وصل القصة بالتحذير في مقام السورة فيحتاج إلى القرينة التي ساقها ابن عاشور؛ فيفسر كل دليل جانبًا من النتيجة: يبين النظم علاقة الفعلين، ويبين السياق مناسبة استحضار القصة، ومن دقة الحكم ألا يُنسب إلى تكرار الجذر ما استُدل عليه من المقام.

(1) ينظر: الكشاف، الزمخشري، ص793.
(2) ينظر: التحرير والتنوير، الطاهر ابن عاشور، 176/28–178.

3. المطلب الثالث: وظيفة قيد الإحياء وأدلة تفسيره:

نموذج تطبيقي: قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: 24]:

يصف ابن عاشور قيد الإحياء بأنه كاشف، ويستدل على شمول أمر الاستجابة بخبر دعوة النبي ﷺ أبا سعيد بن المعلى وهو يصلي، وما أورده من خبر أُبيّ بن كعب، ويستدل كذلك بأنَّ الاستشهاد بالآية في الخبر يقف عند "إذا دعاكم"، دون ذكر قيد الإحياء؛ فيرى في ذلك ما يسند شمول الاستجابة لكل دعوة من الرسول، ثمَّ يفسر الإحياء بما يحقق خير المؤمنين وكمالهم، ويتساند في حجته تفسير وظيفة القيد والشاهد النقلي؛ فتحتاج موازنة الحكم إلى إثباتهما معًا.[1]

ويختبر الباحث هذا التوجيه بسؤال عما يترتب على حمل القيد على الاحتراز: هل يخرج من الأمر بالاستجابة بعض دعوات الرسول؟ إنَّ الصيغة وحدها لا تحسم هذا السؤال، واستدلال ابن عاشور بالشاهد المنقول يسند حمل القيد على الكشف عن صفة الدعوة، ويمنع بناء التقييد على الاحتمال النحوي وحده، وتكشف هذه الحالة حدًا للموازنة الأسلوبية؛ إذ يحتاج تعيين وظيفة القيد إلى ما يثبت مجال الأمر الذي ورد فيه.

وتبقى للقيد قيمة في البيان حتى حين لا يراد به إخراج بعض أفراد الدعوة؛ فهو يكشف للمخاطبين جهة الخير في الاستجابة، ويصل الأمر بما يعود عليهم من حياة وكمال في تفسير ابن عاشور. ويقرأ الباحث هذا البيان من جهة أثره في تلقي الطلب؛ إذ يذكر المخاطب بما يتصل امتثاله به من مصلحة؛ فالقرينة التي تسند شمول الأمر تفسر وظيفة القيد، وتحليل التعبير بالإحياء يفسر كيفية تقريب معنى هذه الوظيفة، وينتظم الجانبان في قراءة واحدة، مع تمييز ما أخذه الباحث من كلام المفسر، وما يستخلصه من صلة الأمر بوصف المدعو إليه.

4. المطلب الرابع: صورة المعنى في آية القصاص:

قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: 179].

يجمع أبو هلال في موازنته بين آية القصاص وقولهم "القتل أنفى للقتل" وجوهًا محددة للمزية: التصريح بالقصاص الدال على العدل، وذكر الحياة التي هي غاية الحكم، والإيجاز، وسلامة التأليف من التكرار المتكلف. وتكشف موازنته تعليلًا يتصل بما تؤديه الألفاظ في طرفي المقارنة، أما قراءة عبد القاهر الآتية فتتجه إلى الفرق بين معرفة المعنى، وإدراك الصورة التي اكتسبها في التأليف.[2]

يقابل عبد القاهر نظم الآية بشرح معناها: يرتدع من هم بالقتل حين يذكر القصاص، فيستفيد من هُمَّ بقتله حياة، ويبين أنَّ فهم هذا المعنى لا يستوفي صورته في الآية. وتكشف المقابلة فرقًا بين بيان سبب حفظ الحياة وصوغ العلاقة الموجزة بين القصاص والحياة؛ فيستخلص البحث أن تعليل المزية يحتاج إلى بيان ما أحدثه التأليف في أداء المعنى، مع تمييز هذا التحليل من وجوه المفاضلة التي عرضها أبو هلال.[3]

ويظهر للباحث أنَّ قوة هذه الصياغة في جمع الجزاء وأثره في علاقة واحدة؛ فلفظ القصاص يستحضر مقابلة الجناية بمثلها، ولفظ الحياة يتجه بالنظر إلى ما يحفظه هذا الجزاء، ويقرب شرح المعنى طريق حصول الأثر، بينما يجمعه النظم في عبارة تستوقف المتلقي أمام اتصال القصاص بالحياة، وتتحدد المزية هنا بكيفية أداء العلاقة، ويظل فهم أثرها مستندًا إلى المعنى الذي فصله عبد القاهر.

وتفيد مقارنة النظم بشرح المعنى في الفصل بين بيان الطريق إلى حفظ الحياة، وبيان الطريقة التي أُبرز بها ذلك المعنى؛ فالشرح يفصل أثر الردع، ويرتب أسباب حصوله، ويتسع لإيضاح جوانب كانت معرفة المخاطب تعينه على فهمها، أما الحكم بالمزية فيتوجه إلى ما أتاحته الصياغة من جمع هذه العلاقة وإبرازها، ولهذا يصح أن يزداد المعنى تفسيرًا دون أن يكون الشرح بديلًا يؤدي أثر الآية نفسه. ويستخلص البحث من هذه الموازنة أنَّ اقتصاد العبارة يكتسب قيمته بقدر ما يحفظ من علاقات، وأنَّ تقدير الإيجاز يحتاج إلى النظر في المعنى الذي اجتمع فيه، وفي إمكان فهمه.

5. المطلب الخامس: ضوابط الحكم التفسيري وحدود سلطته:

يضيق الحكم أفق المعنى إذا حمل وحده ما لا تحتمله قرينته أو تحول اسم الظاهرة إلى سبب كامل للترجيح، وتمنع ذلك ثلاثة ضوابط: كفاية الشاهد، واتصال التعليل بالسياق، وعدم إغفال القرائن اللغوية والتفسيرية المعارضة.

ويعمل الحكم التفسيري قرينةً لها وزنها بين القرائن؛ فقد تقوى حتى ترجح وجهًا، وقد تساند دليلًا آخر، وقد تبقى احتمالًا جماليًا لا ينهض للحسم، وتحديد هذه الرتبة أدق من منحه سلطة مطلقة، أو نزعه من صناعة المعنى.

4-1 مناقشة النتائج وحدود النموذج:

أظهر تطبيق المصفوفة أنَّ أداة الاستدلال لا تقابل وظيفة واحدة؛ فالموازنة تفسّر المزية في النقد، وتشرح طريق الدلالة في التعليم، وتختبر احتمالًا في التفسير. كذلك لم يكف عدد وجوه التعليل للحكم بقوته؛ إذ كانت صلة القرينة بالسؤال هي الفاصل في ترجيح تفسير

(1) ينظر: التحرير والتنوير، الطاهر ابن عاشور، 9/312–313.
(2) ينظر: الصناعتين، أبو هلال العسكري، ص175.
(3) ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص429–428.

المخاطبين، وتُدقّق هذه النتيجة الفرضية الأولى؛ فوضوح الصلة بين الحكم وشاهده يقترن بملاءمة الدليل للنتيجة المراد إثباتها.

وكشفت التطبيقات موضعين يحتاج فيهما التحليل إلى ضبط إضافي: البديل الذي يغير النفي والتوكيد معًا لا يعزل أثر أحدهما، ووصف القيد بالكشف أو الاحتراز لا يحسم مجال الأمر دون قرينة. وتؤيد مقارنة أقوال المفسرين الفرضية الثانية في حدودها؛ فقد اتحد اسم الظاهرة واختلف السؤال الذي يتناوله التعليل. وتتيح المصفوفة تحديد موضع هذا الاختلاف، ويحتاج قياس شيوعه في التراث إلى مدونة أوسع من العينة القصدية المختارة.

2 الخاتمة

قاد تحليل النماذج إلى فهم الحكم البلاغي من خلال العمل الذي تؤديه حجته؛ فهو يحدد موضعًا من النص، ويختار جهة للنظر فيه، ثمَّ يصل ما أدركه بنتيجة تتفاوت في سعتها ووظيفتها. وقد كشفت القراءة أنَّ الجمال الذي يشعر به الناقد يكتسب بيانًا أدق حين يُرد إلى علاقة في التأليف، أو إلى قرينة من المقام، أو إلى موازنة يظهر فيها ما تغير من المعنى. وتمنح هذه الصلات الحكم قيمته في المعرفة البلاغية، وتتيح لقارئه متابعة طريقه ومراجعة ما انتهى إليه. كما أنَّ اختلاف النقد والتعليم والتفسير يغير السؤال الذي يخدمه الحكم، ومقدار ما يلزم عرضه من مسوغه؛ لذلك يكون النظر في وظيفة القول جزءًا من تقدير حجته.

وأبرزت المقارنة أنَّ اختلاف المفسرين قد يقع في تفسير الأثر، أو في تعيين من يتناوله الخطاب، أو في مجال الدلالة التي يسندها القيد. وحين تُفصل هذه المسائل يتضح موضع الاتفاق، ويكون الترجيح مقيدًا بما يجيب عنه دليله. وفي ذلك تتحدد قيمة المصفوفة المقترحة؛ إذ تجمع عناصر الحكم في إجراء يمكن إعادة استعماله، وتعين الحلقة التي يحتاج فيها الانتقال من النص إلى النتيجة إلى مزيد من البيان، وتظهر فائدتها كذلك في ضبط الموازنة، والفصل بين ما ينقله الباحث وما يبنيه من قراءة، وتبقى قدرتها على تفسير أحكام أخرى محتاجة إلى اختبار؛ لأنَّ نتائج هذه الدراسة مستفادة من عينة قصدية محددة الوظائف.

وتتصل قيمة الموضوع بإعادة العناية إلى طرائق النظر التي تحتفظ بها النصوص التراثية؛ فقراءة الحكم مع شاهده وتعليله تمكن الباحث من الإفادة من معرفة صاحبه، ومن مناقشة ما يتجاوز حدود الدليل. كما تصل تعليم البلاغة بتفسير الأداء في النص، وتجعل الاختلاف مادة لتدريب القارئ على تعيين السؤال ووزن القرينة. وينتهي البحث إلى أنَّ حفظ أثر التعبير في التحليل يقتضي بيان ما صنعه نظمه، وأنَّ دقة الحكم تظهر في مقدار ما يفسره، وفي الحدود التي يحتفظ بها لنتيجته، وعلى هذا الأساس جاءت النتائج الآتية.

3 النتائج:

- تتحدد قوة الحكم البلاغي بملاءمة دليله للنتيجة التي يراد إثباتها، مع وضوح الصلة بينهما. وتكشف المصفوفة موضع هذه الصلة في موضوع الحكم ومرجعيته وشاهده وأداة بنائه ومعياره ووظيفته ونطاقه؛ فقد تقوى حجة موجزة بقرينة مباشرة، ولا يكفي تعدد وجوه التعليل إذا لم تجب عن السؤال المقصود.
- الذوق والموازنة والتقعيد عناصر متداخلة في النماذج المدروسة؛ فالذوق المؤهل يدرك الفرق، والموازنة تختبره، والتقعيد ينظم المعرفة المستفادة منه، ولم تقابل الأداة وظيفة واحدة؛ إذ استُخدمت الموازنة في تفسير المزية وشرح الدلالة وفحص الترجيح، ويحتاج إثبات تعاقب هذه الوظائف تاريخيًا إلى تتبع مستقل.
- تعليل الحكم، وموازنته ببديل، ودعمه بشواهد متعددة أوصاف لعرض الدليل، ولا تنتظم في سلم يضمن تصاعد القوة. وتكشف موازنة صيغة النفي ضرورة ضبط العنصر المتغير؛ فلا يُنسب الفرق إلى التوكيد وحده إذا غير البديل النفي أيضًا، ويتطلب الانتقال من أثر صيغة إلى حكم عام شواهد تختبر شروط تكرر الأثر.
- بيّن اختبار البديل عند عبد القاهر موضع المزية في علاقة الإسناد، في حين وصل أبو هلال فضل الكلام بقرنه بنظيره، وتقف حجية الموازنة عند طرفيها والغرض منها؛ فلا تُستخرج منها أفضلية مطردة للإسناد المجازي أو للإيجاز دون شواهد أخرى.
- تسمية الظاهرة لا تكفي لترتيب أقوال المفسرين بحسب القوة؛ ففي الالتفات تناولت الأقوال طريقة العرض، وأثر الانتقال، وتعيين المخاطبين. ورجح البحث توجيه ابن عاشور في السؤال الأخير لاتصاله بقرينة البغي اللاحقة، مع بقاء قيمة التوجيهين الآخرين في تفسير الأثر البلاغي، والترجيح مقيد بسؤاله ودليله.
- تختلف القرائن اللازمة باختلاف النتيجة التفسيرية؛ فموازنة النفي تفسر أثر الصياغة، وسياق الخطاب يحدد جهة الوعيد، ويعين ترتيب الزيغ والجزاء علاقة الفعلين، ويسهم الشاهد المنقول في تحديد وظيفة قيد الإحياء. ويكشف هذا التفاوت أنَّ الحكم البلاغي قد يستقل بتفسير جانب من المعنى أو يتساند مع دليل آخر بحسب المسألة.

4 التوصيات:

- اختبار المصفوفة في نصوص أخرى للبلاغيين والمفسرين، مع تسجيل مواضع قصورها وتعديل عناصرها على ضوء الأحكام التي لا تفسرها.
- تتبع مسألة بلاغية واحدة في كتب التحليل والمتون والشروح، ومقابلة نصوصها الموثقة لمعرفة ما بقي من التعليل، وما اختصره التعليم.

- إعداد مدونة قابلة للبحث تجمع صيغ الحكم وشواهدها وسياقاتها، لقياس توزع الوظائف بعد تحديد معايير الإدراج والترميز.

- **نبذة عن الباحث**

- د. بدر بن طاهر بن الطرقي العنزي، باحث سعودي، أستاذ البلاغة والنقد المشارك في قسم اللغة العربية بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الحدود الشمالية. حاصل على درجة الدكتوراه في البلاغة والنقد من جامعة أم القرى. تعنى اهتماماته العلمية بالبلاغة العربية والحجاج، وتحليل النصوص البلاغية والتفسيرية.
- البريد الإلكتروني: badr3144@hotmail.com

5 المصادر والمراجع العربية

الإيديولوجية البلاغية وأثرها في بناء الأحكام النقدية في التراث النقدي والبلاغي العربي: قراءة ثقافية، عصام بن شلال، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 34(2)، 2020م، ص363–340.

إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود محمد بن محمد العمادي (ت982هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت

بلاغة السكاكي: قراءة منهاجية، العباس عبدوش، الممارسات اللغوية، ع13، 2012م، ص45–27.

البلاغة العربية بين العلم والذوق، حفظي حافظ اشتية، مجلة كلية الآداب، جامعة بنها، 2014، 37(1)م، ص544–481.

البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت255هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1418هـ–1998م

التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور (ت1393هـ–1973م)، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م، (د.ط)

تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، فخر الدين، محمد بن ضياء الدين عمر الرازي (ت606هـ)، دار الفكر، بيروت، ط1، 1401هـ-1981م

تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم، جار الله، محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ)، اعتنى به وخرج أحاديثه وعلق عليه: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط3، 1430هـ-2009م

دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت471هـ)، قرأه وعلق عليه: أبو فهر، محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1992، (د.ط)

روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود الألوسي (ت1270هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ

سر الفصاحة، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي (ت466هـ)، صححه وعلق عليه: عبد المتعال الصعيدي، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة، 1372هـ–1952م، د.ط

في المنهج النقدي عند ابن الأثير في كتابه المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، وفيق محمود سليطين وريان عبد المجيد جلول، دراسات في اللغة العربية وآدابها، 2015، 6(21)م، ص134–113.

كتاب الصناعتين الكتابة والشعر، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت395هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، (د.ت)

المطوّل على التلخيص، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، منشورات مكتبة الداوري، قم، إيران، د.ت

مفتاح العلوم، أبو يعقوب، يوسف بن محمد بن علي السكاكي (ت626هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1420هـ - 2000م

منهجية التأليف البلاغي والنقدي بين الذوق والممارسة قديمًا وحديثًا، مي أحمد طاهر، مجلة كلية الآداب، جامعة بورسعيد، 2018، 12(12)م، ص863–835.

- رومنة المراجع العربية

ʿAbdūsh, al-ʿAbbās. "Balāghat al-Sakkākī: Qirāʾah Minhājiyyah" [In Arabic]. Al-Mumārasāt al-Lughawiyyah, no. 13 (2012): 27–45.

Abū al-Suʿūd, Muḥammad ibn Muḥammad al-ʿImādī. Irshād al-ʿAql al-Salīm ilā Mazāyā al-Kitāb al-Karīm [In Arabic]. Beirut: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, n.d.

Al-Ālūsī, Maḥmūd. Rūḥ al-Maʿānī fī Tafsīr al-Qurʾān al-ʿAẓīm wa-al-Sabʿ al-Mathānī [In Arabic]. Edited by ʿAlī ʿAbd al-Bārī ʿAṭiyyah. 1st ed. Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1415 AH.

Al-ʿAskarī, Abū Hilāl al-Ḥasan ibn ʿAbd Allāh. Kitāb al-Ṣināʿatayn: al-Kitābah wa-al-Shiʿr [In Arabic]. Edited by ʿAlī Muḥammad al-Bijāwī and Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm. 2nd ed. Cairo: Dār al-Fikr al-ʿArabī, n.d.

Bin Shallāl, ʿIṣām. "Al-Īdiyūlūjiyyah al-Balāghiyyah wa-Atharuhā fī Bināʾ al-Aḥkām al-Naqdiyyah fī al-Turāth al-Naqdī wa-al-Balāghī al-ʿArabī: Qirāʾah Thaqāfiyyah" [In Arabic]. Majallat Jāmiʿat al-Amīr ʿAbd al-Qādir li-l-ʿUlūm al-Islāmiyyah 34, no. 2 (2020): 340–363.

Ibn ʿĀshūr, Muḥammad al-Ṭāhir. Al-Taḥrīr wa-al-Tanwīr [In Arabic]. Tunis: al-Dār al-Tūnisiyyah li-l-Nashr, 1984.

Ishtayyah, Ḥifẓī Ḥāfiẓ. "Al-Balāghah al-ʿArabiyyah bayna al-ʿIlm wa-al-Dhawq" [In Arabic]. Majallat Kulliyyat al-Ādāb, Jāmiʿat Banhā 37, no. 1 (2014): 481–544.

Al-Jāḥiẓ, ʿAmr ibn Baḥr. Al-Bayān wa-al-Tabyīn [In Arabic]. Edited by ʿAbd al-Salām Muḥammad Hārūn. 7th ed. Cairo: Maktabat al-Khānjī, 1998.

Al-Jurjānī, ʿAbd al-Qāhir. Dalāʾil al-Iʿjāz [In Arabic]. Edited by Maḥmūd Muḥammad Shākir. Cairo: Maktabat al-Khānjī, 1992.

Al-Khafājī, Ibn Sinān. Sirr al-Faṣāḥah [In Arabic]. Corrected and annotated by ʿAbd al-Mutaʿāl al-Ṣaʿīdī. Cairo: Maktabat wa-Maṭbaʿat Muḥammad ʿAlī Ṣubayḥ wa-Awlādih, 1952.

Al-Rāzī, Fakhr al-Dīn. Mafātīḥ al-Ghayb [In Arabic]. 1st ed. Beirut: Dār al-Fikr, 1981.

Al-Sakkākī, Yūsuf ibn Muḥammad. Miftāḥ al-ʿUlūm [In Arabic]. Edited by ʿAbd al-Ḥamīd Hindāwī. 1st ed. Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 2000.

Slaiteen, Wafiq Mahmoud, and Rayan Abd Almageed Galloul. "The Critical Method of Ibn Al Ather in his book Common Proverb in the Work of the Poets and Writers" [In Arabic]. Dirāsāt fī al-Lughah al-ʿArabiyyah wa-Ādābihā 6, no. 21 (2015): 113–134.

Al-Taftāzānī, Saʿd al-Dīn. Al-Muṭawwal ʿalā al-Talkhīṣ [In Arabic]. Qom: Manshūrāt Maktabat al-Dāwarī, n.d.

Ṭāhir, May Aḥmad. "Manhajiyyat al-Taʾlīf al-Balāghī wa-al-Naqdī bayna al-Dhawq wa-al-Mumārasah Qadīman wa-Ḥadīthan" [In Arabic]. Majallat Kulliyyat al-Ādāb, Jāmiʿat Būrsaʿīd 12, no. 12 (2018): 835–863.

Al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn ʿUmar. Al-Kashshāf ʿan Ḥaqāʾiq al-Tanzīl wa-ʿUyūn al-Aqāwīl fī Wujūh al-Taʾwīl [In Arabic]. Edited by Khalīl Maʾmūn Shīḥā. 3rd ed. Beirut: Dār al-Maʿrifah, 2009.